بمعلوم ما والموت والصمم والعمى والبكم

من الاطلاقين ليس بمستحيل في حقه تعالى لكن لما كان يقال ابدره النوم
لم يراد انها بغتة من غير سبق شعور امتنع اطلاقه في حقه
تعالى لاقتضايه سبق الجهل والرابع ما حصل بالاكتساب كان
يمر على الشخص شيء فيفتح عينه ليراه فقد اكتسب بفتح عينه
العلم بذلك الشيء وهو محال عليه تعالى لاستدعايه سبق
الجهل فتامل قوله بمعلوم ما اي باي معلوم كان فما اسمية
صفة للمعلوم اتى بها للدلالة على العموم في المعلوم فيشمل جميع
المعلومات كما تقدم نظيره ولا يخفى ان الجار والمجرور متعلق
بالجهل لكن يلزم على ذلك الفصل بين المصدر ومعموله باجنبي
لما ان يقال انه يغتفر في الجار والمجرور ما لا يغتفر في غيره قوله
والموت هو امر وجودي يضاد الحياة عند اهل السنة واما عند
المعتزلة فهو عدم الحياة عما من شانه ان يكون حيا والتقابل بينه
وبين الحياة من تقابل الضدين على الاول ومن تقابل العدم
والملكة على الثاني ويدل للاول قوله تعالى خلق الموت والحياة
لان الخلق انما يتعلق بالامر الوجودي واجيب من جهة
القايلين بالثاني بان المراد بالخلق التقدير وهو كما يكون للوجود
يكون للعدمي قوله والصمم وهو امر وجودي يضاد السمع
عند اهل السنة واما عند المعتزلة فهو عدم السمع عما من شانه
ان يكون سميعا والتقابل بينه وبين السمع من تقابل الضدين
على الاول ومن تقابل العدم والملكة على الثاني قوله والعمى
هو امر وجودي يضاد البصر عند اهل السنة واما عند المعتزلة
فهو عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا والتقابل بينهم وبين
البصر من تقابل الضدين على الاول ومن تقابل العدم والملكة
على الثاني قوله والبكم هو امر وجودي يضاد الكلام عند اهل
السنة واما عند المعتزلة فهو امر وجودي يضاد الكلام عند

عدم اهل

عدم الكلام عما من شانه ان يكون متكلما والتقابل بينه وبين الكلام
من تقابل الضدين على الاول ومن تقابل العدم والملكة على الثاني
واعترض على المصنف بان البكم انما يضاد الكلام اللفظي لا الكلام
النفسي الذي كلامنا فيه واجيب بان البكم كما يطلق حقيقة على
افة تمنع من الكلام اللفظي يطلق مجازا على افة تمنع من الكلام
النفسي وذلك هو المراد هنا قوله واضداد الصفات المعنوية
واضحة من هذه اي لانك اذا علمت ان ضد القدرة العجز علمت
ان ضد كونه قادرا كونه عاجزا واذا علمت ان ضد الارادة الكراهة
علمت ان ضد كونه مريدا كونه كارها وهكذا وعلم مما تقرر ان اسم
الاشارة في كلام المصنف راجع لاضداد صفات المعاني وهو ما توخذ
من كلام السكتاني وان كان كلام بعضهم صريحا في انه راجع لصفات
المعاني لانه يحوج الى تقدير مضاف بان يقال واضحة من اضداد
هذه مع كونه خلاف المتبادر من كلام المصنف فتدبر قوله واما
الجايز في حقه تعالى الخ هذا هو القسم الثالث مما يجب على المكلف
معرفته واعلم ان المصنف ذكر في حقه تعالى كما قال فمما
يجب في حقه تعالى ومما يستحيل في حقه تعالى لان الجايز في حقه
تعالى منحصر فيما ذكره بخلاف كل من الواجب والمستحيل في حقه
تعالى فان كلا منهما غير منحصر فيما ذكره كما علم مما تقدم واعترض
على المصنف بان الجايز والممكن مترادفان عند المتكلمين وحينئذ
فكان ينبغي ان يقول في كلامه اخذ الشيء في تعريف نفسه فكانه قال واما الجايز فمما
حقه تعالى ففعل كل جايز اوتركه او والممكن في حقه تعالى
فعل كل ممكن اوتركه وذلك موجب للدور والتوقف كل من المعرف
والتعريف على الاخر والجواب عن ذلك باجوبة اصحها ان الكلام في
الجايز بالممكن يطلق ويراد به ما تعلق القدرة بالفعل والترك وهذا هو
المراد بالمعرف بدليل الاخبار عنه بالفعل ويطلق ويراد به نفس

واضداد الصفات المعنوية واضحة من هذه

واما الجايز في حقه تعالى

Copyright Zhejiang Sci-Tech University